

التأثير السياسي لجائحة كورونا بين الواقع والتنظير

د. أسامة العادلي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

ملخص

تهتم هذه الدراسة بما شهده العالم مؤخراً من تبعات انتشار جائحة كورونا، وهي التبعات التي لم تقف عند حد تهديد صحة بني البشر في شتى أركان المعمورة، وإنما راحت تؤثر على كافة أوجه الحياة الإنسانية المعاصرة، بما في ذلك قطاع عالم السياسة بوجهيه الداخلي والدولي. وفي هذا السياق استهدفت دراستنا هذه الإجابة عن عديد من التساؤلات التي يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

- هل نحن بصدد تطورات جوهرية يشهدها علم السياسة بفعل الجائحة وتداعياتها؟
- لمن كانت الغلبة على صعيد الجدل التنظيري بين الليبراليين والواقعيين؟
- وماهي الأنظمة السياسية الأكثر نجاحاً في مواجهة الجائحة؟

ولقد انتهت الدراسة إلى إن أزمة كورونا قد أفرزت العديد من الأطروحات الفكرية الهامة، سواء فيما يتعلق بالصعيد النظري المتعلق بهوية علم السياسة والنظريات الكبرى المفسرة للواقع السياسي، وكذا على صعيد الممارسات السياسية للدول.

أما بصدد مواجهة الأزمة وإذا ما كانت النظم الديمقراطية أم النظم السلطوية هي الأكفأ في التعامل مع تداعياتها، فقد انتهينا إلى تمتع كل من هذين النوعين من نظم الحكم ببعض من نقاط القوة وكذا نقاط الضعف، الأمر الذي يؤكد على أن طبيعة النظام السياسي ليست هي العامل الحاسم في تحديد فعالية التعامل مع مثل هذه الجائحة.

Abstract

This study is concerned with the consequences of the spread of the Corona pandemic that the world has recently witnessed. These consequences did not stop at the level of threatening human health, but rather began to affect all aspects of contemporary human life, including the world of politics, both its internal and international aspects. In this context, our study aimed to answer many questions that we can summarize as follows:

- Are we witnessing fundamental developments in political science due to the pandemic and its repercussions?

- Who had the upper hand in the theoretical debate between liberals and realists?
- Which political systems were the most successful in confronting the pandemic?

The study concluded that the Corona crisis has produced many important ideas, both regarding the identity of political science and the major theories explaining political reality, as well as at the level of political practices of countries.

As for confronting the crisis and whether democratic systems or authoritarian systems are more efficient in dealing with its repercussions, the study concluded that each of these two types of governance systems has some strengths and weaknesses. Dealing with such a crisis is not affected by the nature of the political system.

مقدمة

طففت على سطح الأحداث العالمية مؤخراً جائحة نوعية تجسدت في انتشار فيروس فتاك عبر مختلف قارات البسيطة عُرف بكوفيد 19 أو كورونا. وسرعان ما صار العالم إزاء أزمة جديدة هي الأخرى نوعية، وبات عليه أن يتعامل معها في ظل أجواء من القلق وعدم اليقين والخوف والتربق انتابت سائر سكان الكوكب جراء ذلك المرض الغامض الحاصد للأرواح. وراحت كل دولة تسعى بشتى السبل إلى إدارة أزمته الخاصة مع الفيروس كما حاولت المنظمة المعنية بالصحة العالمية تقديم بعض العون للدول في هذا الصدد، وإن كانت حالة الارتباك العام والضبابية باتت سيدة الموقف؛ لاسيما في ظل حملات التضليل الإعلامي ونشر الشائعات وتبادل الحملات الدعائية المبنية على اتهام القوى الدولية بعضها البعض بالتسبب في الأزمة، وعدم الشفافية في تقديم الحقائق للجماعة الدولية والسعي إلى تحقيق مصالح أنانية ضيقة على حساب أمن ومستقبل البشرية قاطبة. وبموازاة هذه المساعي والممارسات الدولية والحكومية ازدهرت الأدبيات التي انصبحت على تحليل الأزمة الحالة وتداعياتها المختلفة على كافة أوجه الحياة الإنسانية المعاصرة بما في ذلك قطاع عالم السياسة بوجهيه

الداخلي والدولي. وفي هذا السياق تأتي دراستنا هذه حول التأثير السياسي لجائحة كورونا بين الواقع والتنظير.

وتأسيساً على ما تقدم تستهدف هذه الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات تشكل في مجملها مشكلة البحث، وتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

- هل نحن بصدد الحديث عن تطورات جوهرية يشهدها علم السياسة بمختلف فروعه الأصلية والهجينة بفعل جائحة كورونا وتداعياتها؟، أم أننا نتحدث عن تغيرات قد تطرأ جراء الجائحة على الممارسات السياسية للدول والتنظيمات السياسية وربما الأفراد؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تغيير حقيقي في بنية النسق الدولي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 على نحو قد يؤدي إلى تراجع مكانة بعض القوى الدولية الكبرى أو حتى القطبية لحساب قوى أخرى تتقدم الصفوف لاعتلاء قمة تدرج سلم القوى الدولي؟
- هل أدت الجائحة وما ترتب عليها من تداعيات إلى تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية ومن بينها علم السياسة على الصعيد العربي لحساب العلوم الطبيعية؟
- هل أدت تداعيات الجائحة إلى استشراف ظاهرة التضليل الإعلامي عبر مختلف وسائلها وبشتى آلياتها؟
- في ظل الجائحة لمن كانت الغلبة هذه المرة على صعيد الجدل التنظيري التقليدي والقديم والمتواصل بين منظري النموذجين الفكريين الرئيسيين في تفسير العلاقات الدولية (أي الليبرالي والواقعي)؟ بمعنى هل كانت سلوكيات الدول خلال الجائحة أقرب إلى الطرح الليبرالي أم إلى نظيره الواقعي في التفسير؟
- أي الأنظمة السياسية أثبتت جدارة أكبر في التعاطي مع جائحة كورونا: الحرة أم السلطوية؟، وهل فعلاً كانت الأنظمة السلطوية هي الأكثر نجاحاً في هذا السياق؟ وإذا كان ذلك كذلك: هل هذا قد يدعونا إلى التخلي عن الإيمان بالنظم الديمقراطية النيابية ومختلف مبادئها وآلياتها؟
- ما أبرز حقول وموضوعات علم السياسة التي قد يتعاظم الاهتمام بها بعد انقشاع الأزمة؟
- وبناءً عليه: ما أبرز النصائح التي يمكن أن تولد من رحم الأزمة وأن نوصي بها كأكاديميين فيما يتصل بتطويع مخرجات علم السياسة لخدمة المجتمعات العربية وقضاياها؟

وفي سبيل الإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم الدراسة إلى مجتئين نفرء أولهما لتحليل آثار جائحة كورونا على الصعيدين النظري والواقعي بصفة عامة، على أن نخصص المبحث الثاني لمعالجة قضية مهمة أثارت الجدل الأكبر وهي ما يتعلق بمدى فعالية النظم السياسية المتباينة في التعاطي مع الأزمة، وعليه يأتي المبحثان معنونين على النحو التالي:

المبحث الأول: الجائحة وأثرها على علم السياسة والممارسة السياسية ومآل بنية النسق الدولي

المبحث الثاني: فعالية التعامل مع جائحة كورونا بين نظم الديمقراطية النيابية والنظم السلطوية ومن ثم نذيل دراستنا بخاتمة تتضمن أبرز ما خلصنا إليه من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول

الجائحة وأثرها على علم السياسة والممارسة السياسية

ومآل بنية النسق الدولي

يمكن رصد أبرز عناصر رؤيتنا في هذا الصدد على النحو التالي:

أولاً: مدى توقع تغييرات جوهرية في دراسة وتحليل العلوم السياسية

ثانياً: الجائحة ومسألة تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية لحساب العلوم الطبيعية

ثالثاً: تأثيرات الجائحة على صعيد الممارسات السياسية للدول وهيكل النسق الدولي

رابعاً: الجائحة وجدل التنظير في العلاقات الدولية بين الليبرالية والواقعية

وفيما يلي تفصيل ما تقدم:

أولاً: بصدء توقع تغييرات جوهرية في دراسة وتحليل العلوم السياسية

نرى، مبدئياً، أن ثمة مبالغة كبيرة في القول بأن علم السياسة بشتى فروع ومواضيعه سيشهد تغييراً جذرياً بفعل هذه الأزمة التي تجسدها جائحة كورونا، أو أن علم السياسة بعد أزمة كورونا لن يكون هو ذات علم السياسة المعروف قبلها. ببساطة فإن القائلين بهذا الرأي لا يقدمون أية أدلة أو تحليلات مقنعة تؤكد صحة زعمهم. فربما ارتباطاً بتداعيات الأزمة وصيرورتها والسلوكيات الصادرة عن الأفراد والتنظيمات والدول خلالها؛ يحدث أن يتزايد الاهتمام بفروع أو مواضيع ما ضمن نطاق علم السياسة، وقد يعيد بعض محلي النظم السياسية النظر في بعض تحليلاتهم التقليدية أو يتراجعوا

عن تحيزاتهم الأيديولوجية لأنماط معينة من الأنظمة، وقد يعلن بعض مريدي النماذج الفكرية التنظيرية انتصار نماذجهم في تفسير السلوك السياسي للدول خلال الأزمة، لكن كل ذلك لا يعني ولا يقود في تصوري إلى تغيير جذري في علم السياسة (وهبان، 2020)، ولا حتى في فروعها الرئيسية التي وردت في قائمة اليونسكو عام 1948 والتي هي: النظرية السياسية، والنظم السياسية، والحياة السياسية، والعلاقات السياسية الدولية (بدوي، 1986). فالجائحة الحالية هي ككل أزمة دولية تتسم بالتأقبت وعدم الديمومة لوقت كاف لتشكيل ملامح جديدة لعلم السياسة ولا حتى لأي علم آخر (وهبان، 2020).

ثانياً: الجائحة ومسألة تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية لحساب العلوم الطبيعية

نرى أن طبيعة الأزمة باعتبارها تتعلق بجائحة وبالتالي بقطاع الصحة تفرض بدهاء تعاضم الاهتمام بالبحوث والدراسات الطبية والحيوية والصيدلانية، ويصير المتخصصون في هذا المجال في بؤرة الاهتمام الحكومي والإنساني عموماً. ولكن هذا التعاضم في الاهتمام من الطبيعي أن يتراجع إلى معدله الطبيعي عقب انقشاع غبار الأزمة. هذا التصور ينطبق على الصعيد العالمي ولا يُستثنى منه بطبيعة الحال المحيط العربي. وإن كان هذا لا يتنافى مع حقيقة أن الاهتمام الحكومي بقطاعات العلوم الطبيعية على الصعيد العربي هو تقليدياً أكبر بمراحل منه بقطاعات العلوم الاجتماعية وضمنها علم السياسة. ويتضح ذلك بجلاء في التوسع الحكومي الملحوظ في إنشاء الجامعات التكنولوجية مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في السعودية، وجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا وغيرها الكثير من الجامعات التكنولوجية في مصر. وتبقى ملاحظة بالغة الأهمية قوامها أن علم السياسة حتى في الظروف الطبيعية ربما يحظى بالاهتمام الأقل حتى بين العلوم الاجتماعية نظراً لحساسية الموضوعات التي يتضمنها والقضايا التي يثيرها بالنسبة لكثير من الأنظمة العربية، حال تلك الموضوعات والقضايا المتعلقة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان وغيرها.

ثالثاً: تأثيرات الجائحة على صعيد الممارسات السياسية للدول وهيكل النسق الدولي

يمكن القول إن ثمة تغييراً حدث بالفعل في سلوكيات الدول والتنظيمات، وهو التغير التقليدي المرتبط بخصوصية موقف الأزمة الحالية شأنها في ذلك شأن سائر الأزمات. فعناصر موقف الأزمة عموماً وفي عبارة وجيزة هي: "تهديد كبير ووقت قصير ومفاجأة" (مقلد، 1999). وعليه فإن موقف الأزمة عادة ما يجبر متخذي القرار، تحت وطأة عامل محدودية الوقت، على تخطي الإجراءات

البيروقراطية، والخطوات الروتينية لعملية اتخاذ القرار. من ذلك مثلاً أن العديد من الدول قامت باستخدام لقاحات وأدوية لمواجهة الوباء دون المضي في الإجراءات الروتينية المعتادة في التأكد من اعتبارات الفعالية والأمان من خلال السلطات المنوطة بذلك حال هيئة الغذاء والدواء الأمريكية، فوجد مثلاً الرئيس الأمريكي دعا الشعب إلى استخدام عقار ريمديسفير في علاج كورونا دون تحقق الهيئة من مدى فعاليته، ومتجاهلاً في الوقت نفسه تحذيرات منظمة الصحة العالمية من هذا التسرع، بل واتخذ قراراً دراماتيكياً بالتوقف عن تقديم الحصة المالية الأمريكية المقررة للمنظمة ومن ثم أعلن انسحاب بلاده منها كلياً.

كما غالباً ما تدفع مواقف الأزمات صانعي القرار الخارجي إلى تعريف أهدافهم على نحو قاطع، وبصورة أكثر تحديداً؛ ارتباطاً بتعاطم حجم التهديدات التي يفرضها موقف الأزمة. وينعكس ذلك في صورة اختلاف أولويات الأهداف خلال أوقات الأزمات عنها في الأحوال العادية، فقد تتقدم بعض الأهداف لتتبوأ مكان الصدارة خلال الأزمة، بينما تتراجع أخرى (مقلد، 1999). وبطبيعة الحال فإن الاختلاف في ترتيب الأهداف خلال فترات الأزمات قد يتعداها ليرتب التزامات بعيدة المدى. ففي ظل الأزمة الحالية تقدمت الأهداف المتعلقة بالحفاظ على حياة المواطنين على أي أهداف أخرى تتعلق بالاقتصاد أو حتى حقوق الإنسان مثلاً، حيث لجأت غالبية الدول إلى إجراءات احترازية لمواجهة الوباء من قبيل الإغلاق الكلي كما فعلت إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والسعودية لشهور عدة، أو الإغلاق الجزئي الذي لجأت إليه دول أخرى عديدة مثل الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان ومصر، ناهيك عن الإجراءات المتعلقة بحظر التنقل الداخلي، ووقف السفر الخارجي من خلال المطارات والموانئ، وغير ذلك الكثير من الإجراءات التي تحد من حريات المواطنين، وتؤثر بالسلب على اقتصاديات الدول ومعدلات نموها.

كذلك من المعتاد أن تؤثر مواقف الأزمة على نخبة صانعي القرار ذاتهم، حيث قد يترتب عليها ما يشبه عملية الفرز أو التقويم للأدوار التي يقوم بها كل واحد من أعضاء هذه النخبة، ولاسيما ما يسمى بالحلقة الضيقة لصناعة القرار (صناع القرار الفعليون أو الأكثر تأثيراً ونفوذاً)، وبالتالي فقد تسفر أزمة معينة عن دخول أعضاء جدد إلى هذه الحلقة، وخروج البعض الآخر منها (مقلد، 1999). ولعل أوضح الأمثلة وأجلاها في هذا الصدد نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أجريت في نوفمبر 2020 والتي واكبت استمرارية أزمة الجائحة وأسفرت عن هزيمة كبيرة للرئيس الأمريكي ترامب

أمام خصمه الديمقراطي جو بايدن بما سيترب عليه من إطاحة بكل دوائر صنع القرار المرتبطة بالإدارة الحالية والمجيء بنخب وشخصيات جديدة في ظل إدارة أمريكية جديدة بالكامل. ويُرجع معظم المحللين هزيمة الرئيس ترامب في الانتخابات إلى فشل إدارته لأزمة كورونا وتعامله بخفة وارتجال مع الأزمة وتداعياتها على نحو أسفر عن وفاة ما يربو على ربع مليون أمريكي حتى الآن جراء المرض الفيروسي. وإذا انتقلنا للحديث عن أثر الجائحة على النسق الدولي القائم وهو النسق الذي تعتبره غالبية المحللين أحادي القطب والذي ظهر إلى حيز الوجود منذ تفكك الاتحاد السوفييتي رسمياً في 25 ديسمبر 1991 أو ربما بالأحرى منذ سقوط حائط برلين في 9 نوفمبر عام 1989؛ فإننا نرى أن ثمة مبالغة واضحة في التحليلات التي تقول بتغيير جذري في بنية النسق الدولي وصعود قوى قطبية كالصين إلى موقع القيادة على حساب الولايات المتحدة، استناداً حسب هذا الزعم إلى فشل الأمريكيين وتخطيهم في التعامل مع الأزمة، ونجاح الصينيين في هذا الخصوص. بل وصار كثير من التحليلات السياسية والطبية يؤكد على كون كورونا (كوفيد 19) جاء نتيجة تخليق معلمي إرادي، ولكن الاختلاف يظل في إطار هذا التوجه حول ما إذا كان تم نشره بعمل إرادي غائي من جانب حكومة الصين أم أنه انتشر نتيجة خطأ بشري غير مقصود. ويرى القائلون بتورط النظام الصيني والموسومون بأصحاب نظرية المؤامرة أن الفيروس استُخدم كسلاح بيولوجي لتحقيق أهداف تتعلق بصعود الصين كقوة قطبية قائدة على مستوى النسق الدولي إلى جانب بعض الأهداف الاقتصادية. ووفقاً لهذا الرأي فإن الصين تمتلك فعلاً اللقاح كما العلاج المضاد للفيروس وأنها بطبيعة الحال لن تقدمه لغيرها من الدول تحقيقاً لأهدافها المشار إليها. وكإحدى القرائن على صحة ما ذهبوا إليه يشير هؤلاء المحللون إلى إقدام النظام الصيني على اعتقال الطبيب الذي كان أول من أعلن عن ظهور الفيروس والذي توفي فيما بعد متأثراً بإصابته بذات الفيروس فيما يعني حسب هذا التوجه أن نظام بكين كان ضالماً في إخفاء وجود وانتشار الفيروس.

ومهما يكن من أمر هذه التحليلات ومدى دقة ما استندت إليه من معلومات أرى أن الجائحة حين تنقشع لن تسفر عن نسق دولي جديد تتراجع فيه مكانة الولايات المتحدة لصالح الصين، ذلك بأن من المعلوم بدهاءة أن موازين القوى الدولية تتبني بصفة أساسية وفقاً لقدرات الدول العسكرية حال ما تمتلكه من قوة عسكرية تتألف فرق مدرعة وأسطول حربي وصواريخ باليستية وطائرات مقاتلة وطائرات بدون طيار وصواريخ ذكية وأسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. كما أنه على

الدول امتلاك صنف آخر من صنوف القوة ألا وهو القوة الكامنة latent power والتي هي دعامة القوة العسكرية، وتتشكل القوة الكامنة من مكونات اجتماعية اقتصادية مثل ثروة الدولة، وإمكاناتها البشرية، وقدراتها التقنية. وعليه فإن العسكرة ليست هي الوسيلة الوحيدة أمام الدولة للحصول على القوة، وإنما قد تحقق الدول ذات الغاية من خلال زيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية على نحو ما فعلت الصين خلال العقود القليلة الماضية. وتأسيساً على ما تقدم أرى أن محصلة قوة الصين لم تنزل بعيدة عن الاقتراب من وضعية القوة القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة حالياً، والتي لم تنزل متفوقة بمراحل على الأصدقاء العسكرية (التقليدية وأسلحة الدمار الشامل)، والاقتصادية، والتقنية ولنضع تحت التفوق التقني ألف خط كما يقولون.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشير إلى لجوء العديد من الدول إلى ظاهرة التضليل الإعلامي باعتبارها إحدى آليات ما بات يُعرف بحروب الجيلين الرابع والخامس وما يرتبط بهما من مفهوم القوة الحادة Sharp Power، بما يعني استخدام كافة وسائل الدعاية والحرب النفسية ووسائل التواصل الاجتماعي في تفكيك اللُحمة الوطنية وإثارة النزعات السلالية والدينية والقلق والاضطرابات داخل الدول المعادية. إنها إذاً حرب المعلومات في زمن المعلومات حيث تنتشر مفردات مثل: وسائل التواصل الاجتماعي، القرصنة الإلكترونية، الدعاية السوداء، الحرب النفسية، حرب الأفكار، الإرهاب الإلكتروني، النفايات الإلكترونية، الذباب الإلكتروني، التضليل، المعلومات الزائفة، الخداع، الإغراء، غسيل الأدمغة، التفجير من الداخل، نشر الفوضى، التتصت الإلكتروني، تتبع إحداثيات الموقع الجغرافي، العمليات الاستخباراتية، المجتمع المدني الإلكتروني، وغير الإلكتروني الذي يتم تجنيده وتمويله وفقاً لأجندات غربية غالباً. كما أنها حرب الضغوطات الاقتصادية واستهداف البورصات والعملات، وهي أيضاً الحرب القائمة على عمليات عسكرية محدودة ونوعية فائقة الدقة تحقق أهدافاً بالغة الأهمية والحيوية في وقت محدود وبأقل تكلفة ممكنة باستخدام أسلحة ذات قدرات تقنية متميزة في مقدمتها صواريخ الكروز الذكية وطائرات الدرونز أو الطائرات المسيرة عن بعد بدون طيار، وهي الحرب التي قد تقتضي أيضاً التحالف السري وغير المعلن مع تنظيمات وميليشيات مسلحة قد يتم تصنيفها في العنن منظمات إرهابية. إنها حرب خليط بين هذا وذاك وكل هذا وذلك بما يحقق أهداف السياسة الخارجية للدولة، باعتبارها في نهاية الأمر: فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف.

ولا شك أن هذه الحروب بمختلف آلياتها هي سمة مميزة للعصر باعتباره عصر المعلومات والتقنية، وبالتالي فاستخدام التضليل الإعلامي خلال أزمة كورونا لم يكن أمراً جديداً ولا طارئاً ولا مولوداً من رحم الأزمة، وإن كان هذا الاستخدام بدا كثيفاً خلالها. حيث لجأ كثير من الأنظمة السلطوية إلى تقديم معلومات مضللة سواءً في الداخل أو أمام العالم الخارجي عن مدى انتشار الوباء داخل دولها، وعن كفايتها في التعامل معه وتحجيمه. كما درت حرب دعائية كبرى بين الولايات المتحدة والصين في إطار من تبادل الاتهامات حول المسؤولية عن نشر الفيروس والتعاس في التعامل معه، واستغلال الأزمة في تحقيق مكاسب سياسية ضيقة الأفق، وغير مسؤولة. كما لجأت دول عديدة، ومنها روسيا على سبيل المثال، إلى نشر أخبار عن تمكن علمائها من التوصل إلى لقاحات وعلاجات ناجعة لكوفيد 19. وانتشرت آلاف الوسائط المسموعة والمرئية على شبكات التواصل الاجتماعي تقدم تحليلات عن طبيعة الفيروس وأعراض المرض وتقديم العلاجات التي وصلت أحياناً حد الخرافات للمرض. الأمر الذي أدخل الإنسان المعاصر في حلقة النفايات الإلكترونية الخبيثة وقف تائهاً أمامها بعيداً كل البعد عن الوصول إلى أية حقائق. نريد أن نقول: نعم استخدمت عمليات التضليل الإعلامي بكثافة خلال الأزمة لكنها لا ترتبط بها وجوداً وعدمياً. كانت موجودة قبلها وستستمر بعدها باعتبارها سمة العصر كما أسلفنا.

رابعاً: الجائحة وجدل التنظير في العلاقات الدولية بين الليبرالية والواقعية

ظهرت النظرية الواقعية أو بالأحرى النموذج الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية حبلت بالتوتر والصراع، وارتباطاً بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية، بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية وهبطت بها إلى مصاف قوى الدرجة الثانية، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية. واعتبرت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات الليبرالية المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ والتي كانت تدور إجمالاً حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية وكل المبادئ غير الخيرة التي جرّت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها، حسب التحليل المثالي، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها. ومنذ ذلك الحين والجدل حد الصراع دائر على أشده بين التيارين الفكرين الأكثر بروزاً في تحليل السياسة الدولية. إذ

ما برح الليبراليون يؤكدون على الطبيعة البشرية الخيرة بطبعها وعلى كون الحرب ظاهرة عارضة غير أصيلة يمكن للبشرية أن تتخلص منها ومن كل صور الصراع والعنف من خلال مبادئ وهياكل تنظيمية تستجيب لنوازح الخير الأصيلة في النفس البشرية. ويتأسس النموذج الليبرالي عموماً على عدة أفكار مبدئية رئيسية منها: الفكرة الأولى قوامها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها البعض، نظراً لأن من شأن الحرب أن تهدد رخاء كافة الأطراف على حد سواء. أما الفكرة الثانية والتي ترتبط غالباً باسم الرئيس وودرو ويلسون فمؤداها اعتبار انتشار الديمقراطية بمثابة ركيزة أساسية للسلام العالمي، نظراً لأن النظم الديمقراطية، حسب هذا التصور، هي بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية (Walt, 1998). وأما الفكرة الثالثة والتي ترتبط بها إحدى النظريات الليبرالية الأكثر حداثة فحواها أن المؤسسات الدولية، حال منظمة الأمن الجماعي الكبرى المتمثلة في الأمم المتحدة، ووكالة الطاقة الدولية، وصندوق النقد الدولي؛ كلها وغيرها مؤسسات يمكن أن تقلص ظاهرة سلوك الدولة القائم على الأنانية، ولاسيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب الآنية من أجل جني المنافع الكبرى المترتبة على التعاون الدائم. إن ضمان السلام والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق من خلال القانون الدولي والمنظمات الدولية، والتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي. وعليه فإن افتراض التعاون المؤسسي بين الدول على الصعيد الدولي يمثل محور النظرية الليبرالية الجديدة (Lasan, 2012).

وفي المقابل يؤكد الواقعيون الكلاسيك على كون الأصل في النفس البشرية أنها شريرة وأنانية وصراعية بطبيعتها، وبالتالي فإنه يتعين علينا أن نركز على كيفية مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوة كي يحققوا هذه المصالح. إن المؤكد أن البشر سيسعون دوماً إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تتاح لهم من أجل ذلك، مع التسليم بأنه لا توجد مصالح واحدة متفق عليها بين كل البشر، كما لا توجد وسائل واحدة لتحقيق تلك المصالح، حيث تتسم المصالح والوسائل بالتغير عبر الزمن. وكذلك الحال على صعيد الدول حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوة المتاحة لها، فالدولة القوية سوف تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية باستخدام قوتها البحرية أو النووية أو حتى مقدراتها السياسية والاقتصادية، لذلك يتعين، حسب هانز مورجنثاؤ مؤسس الواقعية الكلاسيكية، أن نلم بعناصر قوة الدولة كالجغرافيا، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، ومستوى الاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية والروح المعنوية، وكفاءة

الدبلوماسية، ونظام الحكم (Sutch & Elias, 2007). إن السياسة الدولية، حسب مورجنثاو، شأنها شأن عالم السياسة قاطبة ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية، وهي كلها ترتد إلى أصل واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأنانية (Serban, 2013). ثم إن البيئة الدولية هي بطبيعتها بيئة فوضوية نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول، إن بنية النسق الدولي هذه، حسب الواقعيين الجدد بقيادة كينيث والتز، تحتم التركيز في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة والذي يمثل إفراناً طبيعياً لطبيعة النسق الفوضوية. ففي ظل غياب السلطة العليا الحاكمة لسلوك الدول تدرك الدول، ولاسيما القوى العظمى، أنها تتفاعل في ظل نسق دولي يقوم على مبدأ مساعدة الذات Self-help، بمعنى أن على كل دولة أن تعتمد على نفسها لتأمين بقائها، نظراً لأن الدول الأخرى تمثل مصدراً للتهديد المحتمل في ظل غياب سلطة عليا فوق الدول يمكنها التحرك لدعم أية دولة تتعرض للهجوم (Mearsheimer, 2013). وبالتالي تنكسر حسب الفكر الواقعي فكرة السعي الأناني الذاتي من قبل كل دولة إلى تحقيق مصلحتها القومية في إطار قوتها الذاتية أيضاً، وبالتالي فالسبيل الوحيد في ظل هكذا بيئة فوضوية لتحقيق الاستقرار هو ميزان القوة. وارتباطاً بما تقدم تقدم فيما يلي إجابتنا عن التساؤل المتعلق بمن المنتصر في الجدل هذه المرة بصدد تفسير السلوك الدولي خلال أزمة كورونا: الطرح الليبرالي أم الطرح الواقعي؟

كان الليبراليون ولا سيما دعاة المؤسساتية يجادلون دوماً بأن بالإمكان بلوغ الخلاص من ظاهرة الصراع الدولي وما يرتبط بها أفكار دشنها الواقعيون حال القوة والمصلحة القومية ومعضلة الأمن وميزان القوة. والاستعاضة عن كل ذلك بصور متنوعة من التعاون وربما الوصول إلى نوع من التكامل بين الدول يمكن التأسيس له بوسائل عديدة أبرزها الاعتماد الاقتصادي المتبادل والانخراط في المنظمات الدولية. بشتى أنماطها من عالمية وإقليمية (Holsti, online). وفي مبارزاتهم الفكرية مع غرماهم الواقعيين كان الليبراليون يركنون إلى أنموذج الاتحاد الأوروبي كمثال جلي على صحة طرحهم ويفيضون في الثناء على هذا الكيان وكيف أن زمرة من الدول الأوروبية المتناحرة التي تمتلك تاريخاً طويلاً مخضباً بالدماء جراء الحروب الطاحنة التي خاضتها تجاه بعضها البعض لاسيما ألمانيا وفرنسا صار بمقدورها أن تنفض عنها غبار الصراع الدامي الطويل وتتخرط في وحدة تكاملية بالغة التماسك

والتعاقد يشار إليها بالبنان في العالمين (Kegley & Blanton, 2009–2010). لكن يبدو أن سلوكيات دول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كورونا الراهنة جاءت على عكس ما يشتهي الليبراليون حيث سرعان ما بادرت الدول الأوروبية في خضيم الأزمة إلى إغلاق حدودها القومية والتعامل وفقاً لمقتضيات مصالحها الضيقة بعيداً عن أي صيغ تكاملية حقيقية ولسان حال كل دولة أنا ومن ورائي الطوفان مما دعا العديد من الشعوب الأوروبية لاسيما الشعب الإيطالي إلى التساؤل حول جدوى الاتحاد الأوروبي إن لم تخف دوله مجتمعة إلى غوث بعضها البعض وفقاً للمبدأ المرتجى الكل للواحد والواحد للكل. وهي أمور كلها تنذر بتهوي الكيان الاتحادي الأوروبي ربما في ذات تاريخ انقشاع الأزمة (وهبان، 2020).

على صعيد آخر جاءت سلوكيات بعض الدول خلال الأزمة أقرب إلى سلوكيات قطاع الطرق في بعض عصور الانحطاط البشري. حيث قام العديد من الدول بأعمال سطو على المعدات والمستلزمات الطبية التي حاولت دول أخرى تأمينها لشعوبها في مواجهة جائحة كورونا، لقد صرنا بصد ما عُرف بحرب الكمادات. فعلى سبيل المثال سطت دولة التشيك على نحو 100 ألف قناع طبي كانت مرسله من الصين إلى إيطاليا، كما فعلت الولايات المتحدة ذات الفعلة حيث قامت بأعمال قرصنة على مئات الآلاف من الأقنعة الطبية في مطار بانكوك ضمن شحنتين كانت أولاهما موجهة إلى الدولة الألمانية، والثانية لدولة فرنسا. كما وُجهت اتهامات بقرصنة أجهزة ومعدات طبية تتعلق بالجائحة إلى كل من تركيا وفرنسا وغيرهما، ناهيك عن دخول دول كالولايات المتحدة وألمانيا في مزايدات من أجل خطف صفقات أجهزة طبية كانت دول أخرى مثل البرازيل وسلوفاكيا تعاقدت على شرائها من الصين (وهبان، 2020). وفي السياق ذاته صدرت عن بعض كبار القيادات الدولية خلال الأزمة تصريحات مفعمة بالأنانية القومية وتغليب اعتبارات المصلحة على كل اعتبارات أخلاقية أو أخرى تتعلق بإعلاء قيم التعاون الدولي. من ذلك تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حين قال في أكثر من مناسبة: "اللقاحات والأقنعة للأمريكيين أولاً"

وتأسيساً على كل ما تقدم يمكن القول إننا بصد هزيمة أخرى للنظرية الليبرالية أمام طروحات المنظرين الواقعيين، وهي الهزيمة التي أبانتها بجلاء مجريات أحداث وتفاعلات أزمة كورونا الراهنة وسلوك الدول الكبرى خاصة خلالها.

وجملة القول في شأن هذا المبحث إن أزمة كورونا قد أفرزت العديد من الأطروحات الفكرية الهامة سواء فيما يتعلق بالصعيد النظري والتنظيري المتعلق بهوية علم السياسة وأهلية النظريات الكبرى المفسرة للواقع السياسي، أو حتى على صعيد الممارسات السياسية للدول، وهي الأطروحات التي ستكون لها بدون شك انعكاساتها على مستقبل الدراسات السياسية، لاسيما فيما يتعلق بحاجة الأطر المرجعية التقليدية في التنظير السياسي إلى بعض المراجعات الفكرية، ولا جرم أن النموذجين التنظيريين الأبرز في هذا الخصوص والمتمثلين في النموذج الواقعي ونظيره الليبرالي قد يكونان في طليعة المعنيين بهكذا مراجعات.

المبحث الثاني

فعالية التعامل مع جائحة كورونا

بين نظم الديمقراطية النيابية والنظم السلطوية

لم يقتصر الجدل التنظيري منذ انتشار فيروس كورونا على الجوانب الفكرية التي سبق عرضها في المبحث السابق حال تأثير الجائحة على علم السياسة، ومدى الأفضلية التفسيرية للنظريات المختلفة على الأخرى، وإنما ثار جدل كبير حول مدى كفاءة الأنظمة السياسية في التعامل مع هذه الأزمة، وواقع الحال أن شطراً كبيراً من هذا الجدل قد تركز حول المقارنة بين فعالية الأنظمة الديمقراطية ونظيرتها السلطوية في التعامل مع هذه الجائحة.

وذاغت خلال فترة انتشار الجائحة مقولة قوامها: "أن الأنظمة السلطوية كانت هي الأكثر فعالية في التعامل مع الجائحة وتبعاتها"، وهي مقولة تثير العديد من التساؤلات الهامة التي يمكننا أن نوجزها في تساؤلين رئيسيين نعيد طرحهما مجدداً:

- هل تؤثر طبيعة النظم السياسية - حال كونها نظم ديمقراطية أو سلطوية- على فاعلية التعامل مع هذا النوع من الأزمات الحالة؟
- وهل فعلاً كانت الأنظمة السلطوية أكثر كفاءة وفعالية في إدارة أزمة كورونا؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل يمكننا أن نوصي بالتخلي عن تحليلاتنا وتخرجاتنا التقليدية كأكاديميين باعتبار أنظمة الديمقراطية النيابية هي النموذج الذي يتعين أن تسعى إليه كافة الشعوب إن هي أرادت النظام السياسي الأكثر كمالاً ومثالية؟

وفي إطار سعينا للإجابة عن هذين التساولين السابقين سنحاول أن نتعمق في فهم العلاقة بين طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي أم سلطوي) ومدى فاعلية إدارة الأزمات الحالة كجائحة فيروس كورونا المستجد. وفي سياق المقارنة بين هاتين الصورتين المتناقضتين من النظم في التعامل مع جائحة كورونا، فلعله من الضرورة بمكان أن نشير هنا إلى أظهر عناصر التمايز بين آليات تعامل نظم الديمقراطية النيابية وآليات تعامل نظيرتها السلطوية مع الأزمات الحالة، والتي يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

1) تميز النظم السلطوية بسرعة اتخاذ القرار:

تتسم النظم السلطوية بشكل عام بسرعة اتخاذ القرارات سواء في أوقات الأزمات أو حتى في الأوقات العادية، ولكن الأمر يكتسب أهمية بالغة خلال الأزمات مثل جائحة كورونا، إذ أن أي تأخير في اتخاذ القرار سيزيد من الخسائر ويُعقد الأزمة، وتعود تلك السرعة النسبية لعدة أسباب، أبرزها: سيطرة الحكومات في هذا النوع من النظم على مفاصل الدولة (أي المؤسسات الهامة والحيوية)، وعدم وجود إجراءات معقدة أو مشاركة واسعة في عملية صنع القرار، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى سهولة وسرعة تمرير القرارات، وليس أدل على ذلك من أن دولة بحجم الصين قد تمكنت بين عشية وضحاها من عزل الملايين من مواطنيها وتقييد حركتهم داخل أقاليمهم، كما أنها لم تتورع عن اتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية بذات السرعة، وهو ما حظي بإشادة خاصة من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (الأسد، 2020).

ويسمح تركيز القوة ومركزية عملية صنع القرار، وكذا السيطرة على كافة مفاصل الدولة في النظم السلطوية بسرعة تخصيص الموارد وتوحيد الجهود لمواجهة مثل هذه الأزمات، كما لا تنتظر الدائرة الضيقة من صانعي القرار، نصائح بيوت الخبرة والمراكز البحثية، أو قياس توجهات الرأي العام، أو حتى القرارات الصادرة عن المؤسسة التشريعية.

كما تتسم النظم السلطوية بضعف ضغوطات الناخبين وجماعات المصالح وقوى المجتمع المدني، وعدم وجود تنافس دائم على السلطة كما في النظم الديمقراطية، مما يتيح قدرة أكبر على التركيز في إجراءات التصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد - دون حسابات أو توازنات معقدة- ويقلل من الضغوط السياسية قبل وبعد كل قرار.

فعلى سبيل المثال، وبافتراض أن الإغلاق التام لحركة المسافرين في بداية الأزمة قد كان الحل الأفضل للحيلولة دون على انتشار الفيروس، فسيكون من الصعوبة بمكان على صانعي القرار في النظم الديمقراطية القيام بهذه الخطوة بشكل سريع، وذلك خشية أن تؤثر على شعبيتهم أو تخفض من نسبة مؤيديهم في استطلاعات الرأي، وهو ما قد ينعكس سلباً على فرصهم في الفوز بأي معترك انتخابي قريب، وعلى ذلك فسيكون الخيار -غالباً- لقرارات توازن بين المصلحة الانتخابية للحزب الحاكم وبين المصلحة الوطنية. وليس أدل على ذلك من موافقة الحكومة الإيطالية في بواكير انتشار الجائحة -لاعتبارات جماهيرية صرفه ودون أدنى اعتبار للمحاذير الطبية- على إقامة مباراة في دوري أبطال أوروبا في إيطاليا (مباراة أتلانتا الإيطالي وضييفه فالنسيا الإسباني)، وما تلاها من تجر للجائحة وانهايار للنظام الصحي برمته في ربوع الدولة الإيطالية. وغني عن البيان أن غياب حسابات الفوز برضا الناخبين أو نيل سخطهم عن أذهان متخذي القرار في النظم السلطوية يتيح لها القدرة على اتخاذ قرارات جريئة وسريعة دون الخوف من تأثير ذلك على حظوظها في المستقبل (الأسد، 2020).

2) تميز النظم الديمقراطية بالتصحيح المستمر:

يشير الاعتبار السابق -على نحو ما رأينا- إلى بطء عملية اتخاذ القرار في النظم الديمقراطية مقارنة بنظيرتها السلطوية، بيد أن هذا ليس جل الحقيقة، فعلى أن ننسى في المقابل ما تتسم به تلك النظم الديمقراطية من قدرة كبيرة على تصحيح مسارها، حيث تساعد الآليات المعمول بها داخل هذه النظم على المراجعة المستمرة واكتشاف أوجه الخطأ ومواطن الخلل وإجراء التصحيح اللازم، فالنظام الديمقراطي وإن كان بطيء الحركة نسبياً في بدايات الأزمات، إلا أنه -وبذات الآليات الديمقراطية- يمكنه أن يستدرك ذلك ويتحرك بسرعة وفاعلية في المعالجة.

ولعله من الضرورة بمكان أن نشير هنا إلى ما كشفته جائحة فيروس كورونا من عيوب في أداء وتفاعل النظم الديمقراطية النيابية مع آثار الأزمة وتبعاتها، والتي نذكر منها على سبيل المثال المظاهر السلبية التي نتجت عن تخلي العديد من النظم الديمقراطية عن تبني نموذج "دولة الرفاه أو الرعاية"، حيث عجز القطاع الخاص في تلك النظم عن تلبية احتياجات المواطنين -خاصة في القطاع الصحي- أثناء الأزمة، وكذا ما ظهر من غياب لصورة التضامن الإنساني بين عديد من الدول الغربية المتجاورة جغرافياً والمتجانسة إيديولوجياً وثقافياً، فلم نر تضامناً ملحوظاً بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع دول أوروبية تضررت بشدة من الجائحة كإيطاليا وإسبانيا، هذا بينما قامت

الصين - البعيدة جغرافياً والمتضررة وبائياً والمنافسة أيديولوجياً واقتصادياً - بتقديم العديد من المساعدات لهذه الدول.

وعلى أية حال فقد برهنت الديمقراطية مرات عديدة على قدرتها على تصحيح الأخطاء وتجاوز الأزمات، والتعافي من آثارها، بل ونجحت في تجاوز مراحل من التراجع الديمقراطي خلال أزمات كبرى كالحربين العالميتين، وكذا اتساع رقعة الأنظمة الشمولية في أعقاب نهاية الحقبة الاستعمارية وغيرها من التحديات التي واجهتها عديد النظم الديمقراطية. وبالتالي يمكن أن نقول إن جائحة كورونا قد كشفت عن بعض المثالب التي تعاني منها بعض النظم الديمقراطية، ولفتت الانتباه إلى طبيعة الثغرات والمشكلات التي يجب العمل على مواجهتها ومعالجتها من أجل تعزيز أداء تلك النظم في أوقات الأزمات.

3) تميز النظم الديمقراطية بالرقابة والمحاسبة:

غني عن البيان أن إحدى السمات المميزة للنظم الديمقراطية هي ارتكازها على إخضاع كافة المسؤولين التنفيذيين لرقابة حقيقية ومساءلة جادة من قبل المؤسسات التشريعية والقضائية، وكذا من قبل المواطنين، على الأقل في أوقات الانتخابات، الأمر الذي يحفز أولئك المسؤولين على زيادة استجابتهم وتحسين أدائهم سعياً لتجديد الثقة بهم وبقائهم في مناصبهم. وفي المقابل، نجد أن أبرز ما تعاني منه النظم السلطوية هو افتقارها لوجود قنوات مؤسسية واضحة لتلقي ضغوط ومطالب الجماهير أو لممارسة رقابة جادة على أداء القيادات التنفيذية وما يتخذونه من قرارات، الأمر الذي يسمح لتلك القيادات - في أحيان كثيرة - بتجاهل المطالب الجماهيرية والتغافل عنها. وعلى ذلك يمكننا القول بأن آلية الرقابة والمحاسبة التي تخضع لها النظم الديمقراطية إنما تعطيها ميزة نسبية عند تعاملها مع الكوارث والأزمات، وذلك إذا ما قورنت بنظيرتها السلطوية (Petersen, 2020, P.1).

هذا، ولقد خلصت إحدى الدراسات العلمية التي قارنت النظم الديمقراطية بغيرها من النظم غير الديمقراطية - في جانب واحد فقط ألا وهو حصيلة الضحايا عند مواجهة الأوبئة - إلى انخفاض الوفيات الناجمة عن الأوبئة بنسبة تصل إلى نحو 70% تقريباً في الأنظمة الديمقراطية، مقارنة بأنواع الأنظمة الأخرى، وذلك مع ثبات باقي العوامل. وتعزي الدراسة هذه النتيجة إلى ما تتميز به النظم الديمقراطية من آليات شفافة للوصول إلى السلطة من ناحية، ومن أدوات للرقابة والمساءلة من ناحية أخرى، ومنها: الانتخابات الحرة والنزيهة، والقيود التشريعية والقضائية على السلطة التنفيذية، فالنجاح

النسبي للديمقراطيات في الحد من الوفيات الناجمة عن الأوبئة يرجع إلى الحوافز المتعلقة بإعادة الانتخاب، وكذا الرقابة والقيود المفروضة على المسؤولين التنفيذيين على مختلف مستويات الحكومة للعمل بسرعة لتحقيق الصالح العام وليس مصالحهم الشخصية (Mcmann & Tisch, 2021, P.32).

وجملة القول فيما تقدم أن المساءلة والرقابة التي تميز النظم الديمقراطية تجعلها أكثر استجابة لمطالب المواطنين، خاصة في أوقات الكوارث والأزمات كالزلازل والأوبئة، حتى وإن كانت تلك الديمقراطيات أبطأ في إصدار القرارات وتنفيذ الإجراءات عند مواجهة الأزمة، وذلك إذا ما قورنت بالأنظمة السلطوية.

4) ضعف مصداقية النظم السلطوية فيما تعلنه من بيانات وإحصائيات:

يشير هذا الاعتبار إلى واحدة من أهم السمات المشتركة بين كافة الأنظمة السلطوية ألا وهي غياب حرية الرأي والتعبير وغياب المعلومات وتجريم تداولها، وكذا السيطرة على وسائل الإعلام وما يبيت من خلالها، وهو ما يؤدي إلى توحيد ما يصدر عنها من بيانات ومعلومات، الأمر الذي يضعف مصداقية كل ما تعلنه هذه النظم من تقارير وإحصائيات.

هذا وقد يسقط بعض المحللين في فخ القول بأن عديداً من النظم التي يمكن تصنيفها ضمن النظم السلطوية كروسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية، قد كانت أكثر فعالية ونجاحاً في إدارة أزمة جائحة كورونا، وذلك باعتبار أن عدد الإصابات المعلن عنها في ظل هكذا دول أقل بمراحل منه في دول ديمقراطية نيابية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها. ويفتقر هذا التحليل -بغير شك- إلى الدقة والموضوعية لاسيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تاريخ وواقع النظم السلطوية في التعتميم الإعلامي. ناهيك عن الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان في تلك الدول، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الحياة نفسه، وبالتالي فإن الحفاظ على أرواح الناس وتدقيق وتوثيق المعلومات المتعلقة بالوفيات هي أمور لا تأتي على رأس أولويات هكذا نظم. وعليه فلا يوجد أي دليل موضوعي يؤكد صحة الزعم بأن عدد الإصابات والوفيات بكورونا كان أقل في الدول ذات النظم السلطوية.

ولعله من الضرورة بمكان أن نشير هنا إلى عملية التعتميم التي مارسها النظام الصيني بصدد منشأ الفيروس ورفضه تقديم أية معلومات عن "مختبر ووهان" الذي ربما تسبب في انتشار الفيروس حسب بعض التحليلات، فالحقيقة هي أن الأنظمة الشمولية والسلطوية تخفي الكوارث في البداية ولا

تعترف بوقوعها إلا بعدما تكبر وتتسع، وهذا ما حصل في الصين، التي أجبرت الطبيب الذي اكتشف الوباء على الصمت التام وعدم إعلان أية تفاصيل عنه، وذلك قبل أن تعلن اسمه وتشيد به بعدما كان قد توفى في ظروف ملتبسة (1).

5) أثر طبيعة القيادة على كيفية التعامل مع الجائحة:

وهو اعتبار مشترك في كل من النظم الديمقراطية والنظم السلطوية على حد سواء، فعندما نقارن بين هذين النوعين من الأنظمة في كيفية التعامل مع جائحة كورونا، فإن طبيعة النظام ليست كل شيء، وليست هي المحدد الرئيسي، فطبيعة القادة تعتبر عاملاً بارزاً ومؤثراً بشكل كبير على نجاح أو فشل التعامل مع مثل هذه الأزمات حتى في الأنظمة الديمقراطية.

فعلى سبيل المثال كان للقادة الشعبويين في العديد من الدول - حتى وإن كانت ديمقراطية - تأثير بالغ على فاعلية التعامل مع هذه الجائحة، فوجود قادة ينتمون لليمين الشعبوي على رأس السلطة في أثناء مواجهة الأزمة مثل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" والرئيس البرازيلي "جايير بولسونارو" كان له أثر سلبي واضح على بلديهما خلال الجائحة. وليس أدل على ذلك مما اتسم به أدائهما خلال الأزمة من تحقير لأثرها واستهانة بتبعاتها، فضلاً عما أظهرته سياساتهما من تجاهل لدور المتخصصين وذوي الخبرة، وادعاء للمعرفة، وتبن لنظرية المؤامرة، وهجوم على المؤسسات الدولية. ليس هذا فحسب، فقد أكد "ترامب" -في بداية الأزمة- على أن الأمر برمته تحت السيطرة، وعلى الرغم من تزايد الإصابات في الولايات المتحدة نجده قد تأخر كثيراً في اتخاذ إجراءات واضحة أو تبني سياسات جادة للتعامل مع الجائحة، وعلى ذات النهج نجد أن الرئيس البرازيلي "بولسونارو" قد أصر على وصف الفيروس -في بداية انتشاره- بأنه مجرد "انفلونزا بسيطة" (قاسم، 2022، ص64)، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على تراخي المواجهة وأدى بالتبعية لتفاقم الأزمة.

ولعل الأغرب في هذا السياق هو أن الرئيس "دونالد ترامب" قد راح يوجه جل اهتمامه -في أوج انتشار الجائحة- إلى تحميل الصين كامل المسؤولية عن انتشار هذا الفيروس، كما هاجم منظمة الصحة العالمية وراح يهدد بإيقاف تمويلها، وفي البرازيل اتجه "جايير بولسونارو" لمهاجمة الخبراء والأكاديميين المختلفين معه في رؤيته للأزمة وسبل مواجهتها، كما ظهر تبنيه -هو الآخر- لنظرية المؤامرة، وكذلك هدد بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية (قاسم، 2022، ص64-65).

(1) انظر في ذلك: <https://www.bbc.com/arabic/world-51372766>

وانطلاقاً من الاعتبارات السابقة، وبالمقارنة بين فاعلية التعامل مع الجائحة في حالي الصين والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، ذهب بعض الباحثين في بداية الأزمة إلى القول بفاعلية الجهود التي تبذلها الصين لاحتواء فيروس كورونا المستجد، في مقابل تعثر الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات حاسمة، وهذا يجعل الأمر يبدو وكأنه "نقطة" قد تم تسجيلها لصالح النظم السلطوية. بيد أن ثمة جوانب أخرى تكشف عن سلبية تعامل الحزب الشيوعي الصيني مع الأزمة، حيث أدى حجب المعلومات المتعمد إلى تقشي الوباء بمدينة "ووهان" ومنها إلى ربوع الصين، أما في الولايات المتحدة -فعلى الرغم من أن إدارة ترامب قد تجاهلت الوباء لفترة ليست بالقصيرة- فقد تم تداول المعلومات حول فيروس كورونا المستجد على نطاق واسع وبحرية، وهذه بمثابة نقطة قوة تحسب لصالح النظم الديمقراطيةية (Stasavage, 2020, P.2).

وعلى ذلك، فإن الأنظمة السلطوية وإن كانت تتمتع بقدرة عالية على اتخاذ إجراءات سريعة في وقت الأزمات، ولكن يبقى حجبها للمعلومات وتجاهلها للمطالب الشعبية بمثابة نقطة ضعف لا يمكننا التغافل عنها. هذا بينما يصعب على النظم الديمقراطيةية إخفاء مثل هذه المعلومات، كما أنها لا تقوى على تحمل تبعات تجاهل المطالب الشعبية أو إهمالها.

وبعد استعراض هذه الاعتبارات الهامة التي لا بد من النظر إليها ونحن نقارن بين النظم الديمقراطيةية النيابية والنظم السلطوية في فعالية التعامل مع جائحة كورونا، لا بد وأن نشير إلى أمر لفت انتباه العديد من الباحثين، ألا وهو أن هناك قدرًا واضحًا من الإعجاب بقدرة الأنظمة السلطوية على التعامل مع الجائحة، وعلى رأس هذه الأنظمة "النظام الصيني" الذي كان منشأ الوباء.

فقد دعمت جائحة كورونا عملية الصعود السياسي الاقتصادي للصين، وانتقال مصادر القوة والنفوذ من الغرب إلى الشرق، فمع أن الصين قد كانت هي الدولة الأولى التي ظهر فيها الوباء، فإنها قد تمكنت، في فترة وجيزة ومن خلال إدارة سياسية حازمة وجهاز إداري كفء، من أن تُسيطر على الموقف مستخدمة مختلف تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما استطاعت أن تعزل مناطق الوباء، فضلاً عما أثبتته نظامها الصحي من قدرة كبيرة على التكيف مع حالة الطوارئ. والحق أن الصين لم تكتف بجهودها الداخلية لمواجهة الجائحة، وإنما سعت أيضاً لتحسين صورتها أمام العالم، حيث قامت بتقديم عديد المساعدات للدول الأخرى التي تعرضت للوباء، والتي كان من بينها في أوروبا إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وصربيا، وفي آسيا اليابان وماليزيا وكومبوديا، بل وامتدت هذه المساعدات لتصل إلى أكثر من

مائة دولة في مختلف بقاع المعمورة، الأمر الذي دعا حكومات عدد غير قليل من تلك الدول إلى الإشادة بالموقف الأخلاقي الصيني (هلال، 2020، ص 21-22).

هذا، ولقد تجاوزت المساعدات الصينية حدود ما تقدمه حكومتها المركزية، حيث ساهمت القوات المسلحة وحكومات الأقاليم والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركات الصينية في تقديم تلك المساعدات. وتجدر الإشارة هنا إلى حرص الصين عبر نشاطها الدبلوماسي على نقل تجربتها الناجحة في التعامل مع الوباء واحتوائه من خلال التواصل مع الدول التي تجمعها بالصين شركات وعلاقات تعاون، وذلك في شكل مؤتمرات عبر الفيديو بين مسؤولي الصحة الصينيين ونظرائهم في أوروبا وأفريقيا والمنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما شملت دبلوماسية الصحة الصينية تلك الاتصالات مكثفة على المستويين الرئاسي والوزاري بقيادات عدد كبير من الدول الصديقة، حيث تم من خلالها التأكيد على التضامن في مواجهة الجائحة والتعاون في التعامل مع آثارها وتبعاتها، وبما في ذلك التعاون المشترك لإنتاج اللقاح اللازم للتغلب على انتشار الجائحة (سعد، 2020، ص 38-39).

والواقع أن المنطق والحقائق على الأرض تدعو أي مراقب موضوعي للأحداث إلى الاعتراف بأن تجربة الصين في التعامل مع فيروس كورونا المستجد مليئة بالدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول الأخرى. ويمكننا القول في هذا السياق بأن أي تقييم إيجابي للتجربة الصينية في مكافحة الوباء قد كان بمثابة مصدر إزعاج كبير للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الرسمي والإعلامي، خاصة وقد كان هناك ما يشبه الإصرار على تحميل الصين "إثم" انتشار الوباء حول العالم، بالتواطؤ مع منظمة الصحة العالمية (سعد، 2020، ص 38-39).

ولكن هل يعني نجاح الصين في التعامل بفاعلية مع جائحة كورونا - رغم أنها بلد منشأ الوباء- وكذا نجاحها في تقديم المساعدات لغيرها من الدول المتضررة، وترويجها لإدارتها الناجحة للأزمة وسعيها لنقل تجربتها لغيرها من الدول، أن النظم السلطوية كانت الأكثر كفاءة وفعالية في إدارة أزمة كورونا؟

وفي إطار الإجابة عن السؤال السابق، وكذا تساؤلنا الرئيسي عن تأثير طبيعة النظم السياسية - حال كونها نظم ديمقراطية أو سلطوية- على فاعلية التعامل مع جائحة كورونا؟، لا بد أن نؤكد على ثلاثة أمور هامة كشفت عنها التجارب العملية المختلفة في التصدي للجائحة، وتتلخص هذه الأمور الثلاثة فيما يلي:

أولاً: تباين تجارب مختلف النظم السياسية بين النجاح والتعثر

تقتضي النظرة الموضوعية لتجارب مختلف دول العالم في التصدي لجائحة فيروس كورونا أن نؤكد على نتيجة واضحة وهي نجاح بعض الدول في إدارة هذه الأزمة وتقليل عدد الوفيات والإصابات بشكل ملحوظ، وتعثر أو فشل دول أخرى في السيطرة على هذا الوباء مما نتج عنه ارتفاعاً كبيراً في أعداد الإصابات والوفيات. وفي ذات الإطار فسوف نجد نجاحاً لبعض النظم الديمقراطية في التعامل الفعال مع الجائحة وتعثراً لديمقراطيات أخرى، وكذلك الحال في النظم السلطوية التي نجح بعضها في التعامل مع الجائحة، بينما فشل البعض الآخر في مواجهتها.

وبالنظر إلى كيفية تعامل الأنظمة الديمقراطية مع جائحة كورونا، نجد أن هناك بعض الديمقراطيات قد نجحت في احتواء الفيروس والحد من حالات الوفيات، من بينها أستراليا وألمانيا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية وغيرها، وكل هذه التجارب كانت محل تقدير وإشادة، في حين أن بعض الدول الديمقراطية الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا والبرازيل والمكسيك والهند قد عجزت - لأسباب مختلفة - عن إدارة الأزمة بشكل جيد، الأمر الذي نتج عنه ارتفاعاً كبيراً في أعداد الإصابات والوفيات بتلك الدول.

وفي الجهة المقابلة، تبرز "الصين" على رأس التجارب الناجحة لنظم سلطوية في التعاطي الفعال مع هذه الجائحة، ولكن تبرز لنا أيضاً تجارب لنظم سلطوية قد فشلت في التعامل مع جائحة كورونا، وذلك حال النظام الإيراني. وكما أشاد الكثيرون بتجربة الصين في التعامل مع الجائحة، استطاعت دول ديمقراطية - ليست بعيدة عن الصين - التكيف مع الوباء ومواجهته عبر الآليات الديمقراطية، وذلك حال كوريا الجنوبية والتي تعتبر مثلاً جديراً بالاتباع، حيث نجحت في قهر الفيروس دون حجر صحي، كما تميزت بتوازنها الديناميكي والناجح بين حماية الأرواح والحقوق وبين الحفاظ على النشاط الاقتصادي.

وفي القارة الأوروبية التي عانت العديد من دولها من الوباء، ووجدت صعوبة في مواجهة تداعياته كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، كانت ألمانيا - على الجانب الآخر - نموذجاً مثيراً للانتباه في مقاومة تداعياته والسيطرة عليه، حتى أنها كانت البلد الأول في العالم، الذي تمكنت الأنشطة الرياضية فيه من أن تستعيد جزءاً من حيويتها.

وجملة القول في هذا الشأن إنه كما برزت الصين كنموذج ناجح لنظام سلطوي في السيطرة على الوباء والتعامل الفعال مع الجائحة - على الرغم من كونها بلد المنشأ لهذا الفيروس- إلا أننا نجد كذلك دولاً ديمقراطية عدة كألمانيا ونيوزلندا وأستراليا وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها، قد نجحت في السيطرة على الجائحة والعودة للنشاط الاقتصادي والحياة الطبيعية بشكل سريع، ومن ثم لا يصح تصيد الأمثلة السيئة لنظم ديمقراطية ومحاولة تعميم نقاطها السلبية.

كما لا يمكن بطبيعة الحال أن نتقبل المقولات بأفضلية النظم السلطوية وهي المقولات المؤسسة على زعم فعالية هذه النظم في إدارة الأزمة. ولا يمكن لباحث أو محلل سياسي موضوعي أن يدعو إلى أنظمة سلطوية؛ كبديل للنظم النيابية الحرة القائمة على مذهب الحقوق الطبيعية بما تتيحه من حكم رشيد قوامه تقديس الحقوق والحريات الإنسانية، وتداول السلطة سلمياً، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية الحقة، والإعلام الحر، ولا يثنينا عن ذلك بطبيعة الحال تراجع الممارسات الديمقراطية وانتشار بعض قيم الشعبوية في ظل بعض الديمقراطيات الكبرى حال الولايات المتحدة وفرنسا.

والحق أن هذا هو ما أكده العديد من الدراسات حول جائحة كورونا، والتي أشارت إلى أن النظم الديمقراطية لم تكن أسوأ حالاً من النظم السلطوية في مكافحة تلك الجائحة، كما أنها لا ترتبط بارتفاع نسبة الوفيات جراء الإصابة بالفيروس كما يدعي البعض، بل إن آليات العمل التي تميز النظم الديمقراطية بشكل عام تساعد في تقليل أعداد الوفيات جراء الجائحة، كما أنها تعمل على زيادة معدلات التطعيم، كما تشير العديد من الدراسات أيضًا إلى ما أكدنا عليه من قبل من أن الديمقراطيات عبر التاريخ قد كانت هي الأكثر كفاءةً في تقليل الوفيات الناجمة عن الأوبئة مقارنة بالأنظمة غير الديمقراطية (Mcman & Tisch, 2021, P.24).

ثانياً: أن جاهزية النظام الصحي وحدائته بمثابة العامل الحاسم في مواجهة الأوبئة، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي

أثبتت جائحة كورونا أن حادثة وجاهزية النظام الصحي هي العامل الأبرز في التعامل الفعال مع هذه الأزمة، فإن كانت لجائحة كورونا تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أنها أزمة صحية في جوهرها، فإذا سلطنا الضوء على تجربة ناجحة لنظام سلطوي وآخر ديمقراطي في التعامل مع الجائحة، لخلصنا إلى أن جاهزية النظام الصحي قد كانت هي العامل الحاسم في مواجهة الوباء.

ولنضرب مثلاً بدولة سلطوية كالصين التي قامت على مدار السنوات الماضية -وخاصة منذ عام 2006- بإعادة هيكلة نظامها الصحي بشكل جذري، وبأشرت تطبيق نظام صحي جديد يقوم بتوفير الرعاية الصحية لكافة السكان، خاصة أولئك الذين يعيشون خارج المدن الرئيسية. فضلاً عما اكتسبته الصين من خبرة التعامل مع مثل هذه الأوبئة من خلال تجربتها مع وباء "سارس" عام 2002 - والذي لم يكن له نفس القدرة على الانتشار كوباء "كوفيد 19" وإن كان أشد فتكاً- وتمكنت الصين من احتوائه خلال عام واحد (2).

وفي المقابل؛ فإن دولة ديمقراطية مثل ألمانيا قامت بتحديث نظامها الصحي أيضاً خلال العقد الماضي، بحيث تقوم الدولة بتغطية ما يقرب من 75% من خدمات الرعاية الصحية، كما وصل حجم الإنفاق العام على القطاع الصحي حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصل نصيب الفرد من الرعاية الصحية إلى حوالي خمسة آلاف يورو سنوياً، وتمتد حماية المواطن الألماني -في ظل هذا النظام- لتشمل علاجه حيثما تواجد في أي مكان خارج ألمانيا (3).

وهكذا، تمكّن كلا البلدين (الصين وألمانيا) من تقليل تداعيات وتأثير فيروس كورونا المستجد، سواء من حيث عدد الإصابات أو ما نتج عن هذه الإصابات من وفيات، إذا ما افترضنا صحة الأرقام الواردة من الصين، وهي مسألة تدور حولها علامات استفهام كثيرة نظراً لعدم وجود شفافية، وللطبيعة السلطوية المغلقة للنظام السياسي هنالك.

ثالثاً: قدمت الجائحة دروساً مشتركة للنظم الديمقراطية والسلطوية على حد سواء

كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد عن العديد من الدروس المستفادة لكافة النظم السياسية الديمقراطية منها والسلطوية، حيث أظهرت جائحة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة، سواء لفرض الحجر العام ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع، أو في بناء المستشفيات وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش للهدف نفسه، أو في ضخ الأموال لدعم الشركات ومساعدة الاقتصاد على التعافي، وفي إعانة الفئات المتضررة من الأزمة (بوبوش، 2020، ص46).

ومن المؤكد أن الدولة الوطنية - وعلى النحو الذي أثارته أزمة كورونا- ستضطر إلى الرجوع إلى بعض المساحات التي انسحبت منها بتخطيط وتدبير مسبقين لصالح الشركات الخاصة وآليات

(2) انظر: <https://www.rand.org/pubs/testimonies/CT523.html>

(3) حول النظام الصحي في ألمانيا انظر الرابط التالي: <https://brilodox.com/ar/basics-health-system-germany.html>

اقتصاد السوق، وذلك في أجواء النيوليبرالية الصاعدة، وليس هذا بجديد، ففي أجواء الأزمة المالية العالمية عام 2008 تدخلت الدولة في الولايات المتحدة بقوة لضخ الأموال، وفرض القيود على البنوك التي شارفت على الانهيار، ويتناقض هذا الأمر في الصميم مع أساس النظام الليبرالي القائم على اقتصاد السوق، وفق آلياته الذاتية، ومن دون تدخل الدولة، في إطار ما سماها "آدم سميث" اليد الخفية للسوق (بويوش، 2020، ص47).

كما كشفت جائحة كورونا عن بُنى تحتية محددة (Specific infrastructures) كانت الحاجة إليها أكثر إلحاحًا أثناء الوباء، وفي مقدمتها قطاعات الصحة العامة والنقل والأغذية، إضافة إلى المساحات الخضراء الحضرية والتي أثبتت أنها ضرورية للصحة العقلية والجسدية ورفاهية المواطنين خلال فترة الحظر، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية مثل رعاية الأطفال وكبار السن وخدمات التوصيل والتسوق عبر الإنترنت، وهي جميعها خدمات أساسية للحفاظ على القوى العاملة واستمرارية عمل المجتمع ونشاطه في أثناء مراحل تفشي الوباء (Scholz, Schauer & Latzenhofer, 2022, P.1-2).

كما أظهرت الأزمة ضعف القدرات والإمكانات الوطنية في العديد من الدول، لاسيما في القطاع الطبي، وعجز الحكومات عن التعامل مع مواقف الأزمات والكوارث ذات الطبيعة العامة أو الشاملة، فضلاً عن بروز الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات الإنفاق الحكومي في العديد من الدول، بهدف تخصيص قدر أكبر من الموارد للعناية بالبحث العلمي وتطوير التعليم والنهوض بخدمات القطاع الصحي والطبي، لرفع مستوى جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين، لاسيما في أوقات الأزمات، وبما يستلزمه ذلك من تطوير شامل للبنية التحتية للقطاع الصحي، والعمل على تطوير قطاع الصناعات الدوائية بحثاً وإنتاجاً، لاسيما في مجال إنتاج الأمصال واللقاحات والعقاقير الطبية، لمواجهة أي تهديدات مشابهة محتملة في المستقبل، وعلى اعتبار أن ذلك قد بات من متطلبات حماية الأمن القومي والإنساني، ومن مقومات القوة القومية للدول في عالم اليوم (منصور، 2020).

وختاماً، يمكن القول إن تجارب الدول المختلفة في التعامل مع جائحة كورونا لم توضح بشكل جلي إذا ما كانت النظم الديمقراطية أم النظم السلطوية هي الأكفأ في التعامل مع هذه الأزمة، وما كشفتها الجائحة بدلاً من ذلك هو أن هذين النوعين من نظم الحكم يتمتع كل منهما بنقاط قوة

ونقاط ضعف محددة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الأزمات الحالة أو الكوارث. كما أظهرت هذه التجارب أن ثمة نظاماً ديمقراطية ليبرالية قد نجحت في التعاطي مع هذه الأزمة، وأخرى قد فشلت، كما أن هناك نظاماً سلطوية قد فشلت في التصدي للفيروس، وأخرى قد تعاملت معه بنجاح، الأمر الذي يؤكد -بغير شك- على أن طبيعة النظام السياسي من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً نيابياً أو نظاماً سلطوياً استبدادياً، ليس هو العامل الحاسم في تحديد فعالية التعامل مع مثل هذه الجائحة.

وواقع الحال أن المقارنة بين النظم السلطوية والنظم الديمقراطية في التعاطي مع جائحة فيروس كورونا قد تأثرت تأثراً كبيراً بالطبيعة المعقدة التي فرضتها هذه الأزمة، وكيفية استجابة الحكومات المختلفة لها، حيث إن فاعلية التعامل مع الجائحة قد توقفت على العديد من العوامل مثل: مدى كفاءة وجاهزية الأنظمة الصحية، والسياسات العامة المصاحبة لها، وقدرتها على التعاطي بكفاءة مع هذا الفيروس القاتل، فبعض الأنظمة الديمقراطية والسلطوية -على حد سواء- تتبع نظاماً صحياً تلعب فيها الدولة دوراً مؤثراً، بحيث يتم توفير الرعاية الصحية لكافة المواطنين وبدرجة عالية من الكفاءة، مما أدى لتعاملها بفاعلية مع الأزمة، كما أن الأمر يتعلق أيضاً بكفاءة مؤسسات وأجهزة الدولة ككل ومدى استعدادها (Liashram & Kumar, 2021, P.479). بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية للدولة، والظروف المناخية، ونسبة الكثافة السكانية، فضلاً عن مدى وعي وتعاون المواطنين، كالتزامهم بإجراءات التباعد الاجتماعي. فكل هذه الاعتبارات والعوامل قد لعبت دوراً مؤثراً في فاعلية التعامل مع جائحة كورونا وليس طبيعة النظام السياسي فحسب.

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على التأثير السياسي لجائحة كورونا على الصعيدين النظري والواقعي، حيث تم رصد العديد من النتائج الهامة أوردناها في المتن، حيث تعلق بعضها ببنية علم السياسة وأطروحاته النظرية والتنظيرية، بينما عكس البعض الآخر أنماطاً بدت مفاجئة للبعض في سلوكيات الدول والأنظمة السياسية. وفي ضوء هذه النتائج يمكننا وضع تصور لمستقبل الدراسات السياسية على النحو التالي:

أ. تعاضد الاهتمام بحقل إدارة الأزمات وهو الحقل الذي أነع بقوة في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 والتي تعد أخطر أزمة في التاريخ المعولم هددت الوجود البشري.

- ب. تقديم تحليلات جديدة مختلفة عن التحليل التقليدي لموضوعات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق الحياة.
- ج. نتوقع مزيداً من التحليلات ربما تكون مختلفة عن سابقتها في موضوع عملية صنع القرار بين النظم الحرة والسلطوية.
- د. قد يعاد النظر في كثير من التحليلات المتعلقة بفكرة العولمة، بعدما أسفرت عنه الأزمة من سلوكيات دولية تميل إلى التوقع عوضاً عن الانفتاح على الآخر في التعاطي مع الأزمة وتداعياتها.
- هـ. نتوقع تحليلات موسعة عن فكرة التنظيم الدولي وفعالية وتفعيل المنظمات الدولية والإقليمية العامة والمتخصصة.
- و. إرافقة مزيد من الحبر على مذبح الجدل التاريخي والمتواصل بين مشايخي النماذج الفكرية التنظيرية الكبرى في السياسة الدولية، وفي مقدمتها: النموذجان الليبرالي والواقعي.
- ز. نتوقع تزايد الاهتمام بالتحليلات المتعلقة بفكرة القوة الحادة وآليات وفعالية حروب الجيلين الرابع والخامس.

وأخيراً: هل من توصية أكاديمية لصانع القرار العربي؟

ربما تكون التوصية الأبرز في تصورنا هي ضرورة تعظيم الاهتمام بمراكز إدارة الأزمات، وتعزيز الإيمان بأهمية وجدوى المراكز البحثية، وبيوت الخبرة وإنتاجها من أوراق بحثية، وأوراق سياسات، وتوصيات. كما نرى أنه قد آن الأوان لأن تحذو جامعاتنا حذو بعض الجامعات الغربية الكبرى (كجامعة جونز هوبكنز مثلاً) من حيث إنشاء مراكز بحثية متخصصة في إدارة الصراع، والحق أننا قد تأخرنا كثيراً في هذا الصدد لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أننا طرف أصيل في الصراع العربي الإسرائيلي المعروف بكونه متجذراً ومستعصياً على الحل لارتباطه بالمشكلة الفلسطينية التي يرى كثير من المحللين أن حلها قد يؤدي إلى حل 90% من مشكلات العالم المعاصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أحمد وهبان، جائحة كورونا ومستقبل العلوم السياسية: مع قراءة خاصة للجدل التنظيري الليبرالي الواقعي في تفسير السياسة الدولية، في: محمود عزت (محرر)، مستقبل العلوم السياسية في إطار جائحة كورونا، مركز الدراسات الاستراتيجية – مكتبة الإسكندرية، 2020
2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1999).
3. سعد الأسد، النظم السياسية واختلاف التعامل مع جائحة كورونا. هل الأنظمة السلطوية هي الأنجع في هذا السباق؟، مجلة مناظرات قطر، يونيو 2020.
4. عزت سعد، أزمة الجائحة في سياق التنافس الأمريكي/ الصيني، (ورد في: أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية)، المجلس المصري للشئون الخارجية، أكتوبر 2020
5. علي الدين هلال، التفكير في تأثير أزمة وباء كورونا على النظام الدولي، في: أزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية، المجلس المصري للشئون الخارجية، أكتوبر 2020.
6. محمد بوبوش، تداعيات أزمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، العدد 33، 2020.
7. ممدوح منصور، الآثار السياسية لجائحة كورونا، (ورد في: محمود عزت (محرر) مستقبل العلوم السياسية في إطار جائحة كورونا، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، 2020.
8. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع (أسيوط، مجلة الدراسات المستقبلية-جامعة أسيوط، العدد الثالث، 1997).
9. فيروس كورونا: وفاة الطبيب الصيني الذي حذر زملاءه قبل تفشي المرض وهددته الشرطة ليصمت، متاح على: <https://www.bbc.com/arabic/world-51372766>
10. وليد قاسم، الشعبوية وجائحة كورونا: أدلة من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، العدد الثالث عشر، يناير، 2022

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Chinglen Laishram, Pawan Kumar, Democracies or Authoritarians? Regime Differences in the Efficacy of Handling Covid-19 in 158 Countries, **Indian Journal of Public Administration**, 2021
2. Cornelia Scholz, Stefan Schauer, Martin Latzenhofer, The emergence of new critical infrastructures. Is the COVID-19 pandemic shifting our perspective on what critical infrastructures are?, **International Journal of Disaster Risk Reduction**, Elsevier, 2022,
3. Holsti, Ole R., Theories of International Relations, available at:
 4. <http://people.duke.edu/~pfeaver/holsti.pdf>
5. Kegley, Charles W. & Blanton, Shannon L. (2009-2010), **World Politics: Trends and Transformations**, Twelfth Edition, Update, Wadsworth Cengage Learning.
6. Lasan, Nicoleta. (December 2012), International Relations Theories and Security, **The Public Administration and Social Policies Review IV**, No. 2(9), 39-48.
7. McMann, Kelly M., Tisch, Daniel **Democratic Regimes and Epidemic Deaths**, Varieties of Democracy institute, University of Gothenburg, August 2021.
8. Mearsheimer, John, "**Structural Realism**", in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds. (2013), **International Relations Theories: Discipline and Diversity**, 3rd Edition, Oxford: Oxford University Press.
9. Petersen, German, **Democracy, Authoritarianism, and COVID-19 Pandemic Management: The Case of SARS-CoV-2 Testing**, Instituto Tecnológico de Estudios Superiores de Occidente (ITESO), San Pedro, July 2020.
10. Serban, Ionut. (2013), "Theories and Concepts in International Relations from Idealism to Realism", **Revue des Sciences Politiques**, (No. 40), 52-58.
11. Stasavage, David, **Democracy, Autocracy, and Emergency Threats: Lessons for COVID-19 From the Last Thousand Years**, University of Pennsylvania, December 2020.
12. Sutch, Peter and Elias, Juanita. (2007), **International Relations: the Basics**, New York: Routledge).
13. Walt, Stephen M. (Spring, 1998), "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge